أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/18م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

بحر: هناك أطراف إقليمية ترفض "صفقة القرن" يجب التعاون معها..... 3

ماذا قالت حركة الجهاد في مكتب اللواء فرج؟..... 4

سعدات: دعوة "التنفيذية" لعقد "الوطني" تجاوز للإجماع الوطني..... 5

قيادي فلسطيني: المجلس الوطني اكتمال نصابه بمشاركة "الجبهة الشعبية" أو دونها 7

عَمليّة جنين ومَقتَل جُنديين دَهسًا ليست رَدًّا على ترامب وصَفقة قَرْنِه فقط وإنّما بِدايةُ مَرحلةِ التَّصعيد لمِحور المُقاومة و"حماس" قَرَّرَت كَسْر حاجِز الاسْتسلام والعَودة إلى ينابيعِها وسَيَلْحَقها الآخرون..... 8

مجدلاني: الوطني سيعيد النظر في البرنامج السياسي الفلسطيني..... 11

"تنفيذية المنظمة" تجتمع برئاسة الرئيس..... 12

كيف ستتعامل "حماس" مع مرحلة ما بعد الرئيس "عباس"؟..... 13

أبو مازن يتفلّت من الدور المصري في المصالحة..... 16

بحر: هناك أطراف إقليمية ترفض "صفقة القرن" يجب التعاون معها

غزة – "القدس" دوت كوم – 2018\3\17

قال النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، أن هناك دولا إقليمية ترفض صفقة القرن يجب علينا كفلسطينيين التعاون معها لتعزيز محور الصمود والمقاومة.

وأكد بحر خلال لقاء سياسي لحركة حماس بمدينة غزة، أن مشروع دولة غزة الكبرى وتبادل أراضي بين الاحتلال ومصر في سيناء قد تم رفضه وسقط.

وشدد على أن تقليصات الأونروا تأتي ضمن سياسة أميركا في تمرير صفقة القرن، والتي تبدأ بنقل السفارة الأميركية لمدينة القدس. معبرا عن رفضه لقيام بعض الدول العربية بالتطبيع والانفتاح الاقتصادي والثقافي والسياسي مع الاحتلال.

واعتبر أن مؤتمر الرياض يأتي لمعالجة واقع قطاع غزة المأزوم وتحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني كمدخل لغرض الحل السياسي المطروح أميركيا، مؤكدا على وحدة الموقف الفلسطيني في الداخل والشتات تجاه ما صفقة القرن.

وثمن بحر عملية الدهس التي قتل فيها عدد من الجنود في مدينة جنين، معتبرا إياها ردا طبيعيا على جرائم الاحتلال في الضفة الغربية، مؤكدا على ضرورة استمرار الانتفاضة وتصعيدها في كل مدن الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وأكد على أن المصالحة الفلسطينية بين حماس وفتح وإنهاء الانقسام تعتبر فرصة مهمة لتشكيل موقف فلسطيني منع السلطة من تقديم أي تنازلات تتساوق مع الرؤية الأميركية للحل والسلام في المنطقة.

وأشار إلى أن الحوارات التي جرت في مصر بين قيادة حركة حماس والمخابرات المصرية تأتي في سياق التخفيف عن قطاع غزة، ومتابعة ملف المصالحة وكذلك الأمن على الحدود والذي يعتبر أمن قومي مشترك مصري وفلسطيني.

ماذا قالت حركة الجهاد في مكتب اللواء فرج؟

رام الله- معا- 2018\3\17

عبرت حركة الجهاد الإسلامي، عن بالغ استنكارها وغضبها لعملية الاغتيال الفاشلة التي استهدفت رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج في غزة قبل عدة أيام.

جاء ذلك خلال زيارة وفد من حركة الجهاد الاسلامي اللواء فرج في مكتبه برام الله، مهنئين بسلامته من حادثة الاغتيال الفاشلة.

وقال القيادي في حركة الجهاد عبد الحليم عز الدين: "إننا بكل اللغات ندين اي عمل آثم وما جرى في غزة ضربة لمشوع الوحدة والمصالحة".

وأضاف أن كل من يفكر بإيذاء أي فلسطيني والمساس بالدم الفلسطيني مجرم، مشددا على أنه لا ذريعة للمجرمين مهما كانت سوى الغلو والتطرف.

وقال: "نتباهي في حركة الجهاد الإسلامي بأن كفنا لا زالت وسيتبقى طاهرة لم تلوث بدم فلسطيني ولن تلوث به".

وناشد كل القوى والفصائل ومؤسسات السطة والمعارضة ان ينتبهو ان اخطر ما يهدد مشروعنا الوطني هو الاقتراب من التسامح مع مسألة الدم الفلسطيني، قائلا: "أن يهدم الاقصى أهون من أن- لا سمح الله- أني أمسّ بحياة وسلامة اخي أبو النجيب أو اخي أبو بشار، هذه رسالتنا واضحة".

سعدات: دعوة "التنفيذية" لعقد "الوطني" تجاوز للإجماع الوطني

دعا لعقد الإطار القيادي الموحد ووقف التفرد

رام الله – المركز الفلسطيني للإعلام 2018\3\17

قال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، اليوم السبت، إن الاستجابة لاستحقاقات الرد الوطني والقومي على ما يُسمى "صفقة القرن" وإغلاق الطريق أمامها، يتصدرها ضرورة إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وأضاف سعدات في مقالٍ له، أنه "ما دام هناك إجماع فلسطيني عام على حماية المنظمة، وفق ما هو موثق في اتفاق القاهرة 2005 وفي الاتفاقات التي بُنيت عليه لاحقًا، وأيضًا على ضرورات عقد المجلس الوطني التوحيدي فليس هناك أي مبرر لانفراد قيادة فصيل أو تحالف ضيق بالدعوة لمجلس وطني يستثني حضور وتمثيل كل قوى شعبنا السياسية والاجتماعية".

وعد ترجمة هذه الدعوة وعقد لمجلس بهذه الصورة هروباً من استحقاقات عملية المصالحة، مؤكداً على أن دعوة اللجنة التنفيذية لعقد جلسة للمجلس الوطني تتجاوز قرارات الإجماع الوطني.

ورأى أن عقد المؤتمر بهذه الصيغة إمعان في التفرد باتخاذ القرارات المصيرية بعيدًا عن الإجماع الوطني، و"هذا يخالف بشكلٍ صريح القانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وطابعها ومضمونها الوطني".

وأوضح أن عقده بهذا الشكل تجاوز وانتهاك لكل التوافقات الوطنية بشأن المصالحة والوحدة والمنظمة وفي مقدمتها اتفاق القاهرة الموقع في آذار 2005، وبالتالي قطع سياق المصالحة الجارية وتأبيد الانقسام، كما قال.

كما أكد أن عقد المؤتمر بهذه الصورة تعني إدارة الظهر لمطالبة قطاعات شعبنا وأمتنا الواسعة، الرافعة الموثوقة للمواجهة الجدية لصفقة القرن.

ويرى أيضاً أنه وبهذه الدعوة من الممكن توسيع الانقسام ليشمل منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي تقزيم شرعيتها التمثيلية والشعبية والدستورية، وقال إن المواجهة الجدية للعربدة الأمريكية الصهيونية ومواجهة مشاريعهم التصفوية تتطلب حشد الكل الفلسطيني في معركة الدفاع عن الثوابت الوطنية والقومية والتأسيس لحشد قوى من شعوب أمتنا في هذا الاتجاه.

ودعا سعدات إلى ضرورة الدعوة دون إبطاء لعقد اللجنة التحضيرية التي اجتمعت في بيروت في وقت سابق للتحضير لعقد دورة المجلس الوطني أو على الأقل دعوة الإطار القيادي المؤقت للمنظمة لاجتماع في القاهرة أو بيروت للتشاور بشأن عقد المجلس الوطني.

وقال الأمين العام للجبهة الشعبية إن المطلوب في هذه المرحلة الحرجة التحلي بالحكمة وتغليب المصلحة الوطنية العليا على أية مصالح فئوية ضيقة، وإعادة الأمل لشعبنا.

وطالب سعدات كل قوى الشعب الفلسطيني باتخاذ موقف شجاع برفض أي دعوة لعقد المجلس الوطني لتكريس الانقسام، والدفع نحو الالتزام باحترام قرارات واتفاقات الاجماع الوطني بما يؤسس لعقده تحت مظلة فلسطينية جامعة تترجم اتفاق القاهرة وتستجيب لاستحقاق المرحلة الوطنية الراهنة، وفق تعبيره.

قيادي فلسطيني: المجلس الوطني اكتمال نصابه بمشاركة "الجبهة الشعبية" أو دونها

عضو اللجنة التنفيذية بالمنظمة محمود إسماعيل، قال إن نصاب عقد المجلس متوفر بالرغم من مقاطعة أعضاء الجبهة.

رام الله / جاد النبهان / الأناضول 2018\3\17

قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود إسماعيل، اليوم السبت، إن النصاب القانوني لانعقاد المجلس الوطني لمنظمة التحرير متوفر، بالرغم من مقاطعة أعضاء "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين".

وقال "إسماعيل" في تصريح للأناضول، إن نصاب الثلثين لعقد المجلس محسوم، بمشاركة "الشعبية" (فصيل يساري) أو عدمها، دون تحديد عدد الأعضاء المؤكدة مشاركتهم.

وأكد إسماعيل أن أهم بنود جدول أعمال الاجتماعات قد تم الاتفاق عليها، ومنها "انتخاب لجنة تنفيذية جديدة وشابة"، وإقرار برنامج سياسي جديد.

والأربعاء الماضي، أعلنت الجبهة الشعبية التي يمثلها في المجلس 27 عضوا، مقاطعتها الاجتماعات المقرر عقدها نهاية أبريل / نيسان المقبل.

ويبلغ عدد أعضاء المجلس الوطني، وهو أعلى سلطة تشريعية تمثل الشعب الفلسطيني داخل البلاد وخارجها، 745 عضوا.

وعقدت آخر جلسة اعتيادية للمجلس الوطني عام 1996، كما عقدت جلسة طارئة بمن حضر من الأعضاء عام 2009.

عَمليّة جنين ومَقتَل جُنديين دَهسًا ليست رَدًّا على ترامب وصَفقة قَرْنِه فقط وإنّما بِدايةُ مَرحلةِ التَّصعيد لِمحور المُقاومة و"حماس" قَرَّرَت كَسْر حاجِز الاسْتسلام والعَودة إلى ينابيعِها وسَيَلْحَقها الآخرون

"رأي اليوم" 2018\3\17

العَمليّة الفِدائيّة التي تَمثَّلت في دَهْسْ مَجموعةٍ من الجُنود الإسرائيليين، وأدّت إلى مَقتَل اثنين وإصابة ثلاثة آخرين كانوا يَحرسون مَوقِع عمل في مُستوطنةٍ قُرب مدينة جنين في الضِّفّة الغربيّة ربّما تُؤشِّر إلى مَرحلةٍ جديدةٍ من مُقاومة الاحتلال، مُرشَّحةٍ للتّصعيد في الأسابيع والأشهر المُقبِلة.

تَبنّي حركة "حماس" للعمليّة على لِسان المُتحدِّث باسْمِها حازم قاسم تَطوُّرٌ آخر يُؤكِّد أن استراتيجيّة الحَركة باتَت تُركِّز على قَتل جُنود الاحتلال، لإضْفاء طابَع المَشروعيةِ القانونيّة على هذهِ العمليّة وغَيرِها في المُستَقبل، وسَحب الذَّرائِع من دَولة الاحتلال.

السيد قاسم حَرص على التأكيد أن هذهِ العمليّة التي تأتي بمُناسبة مِئة يَوْمْ على صُدورِ قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقُدس المُحتلّة عاصِمةً لدَولة الاحتلال، مِثلما حَرِصَ أيضًا على الإشارة أنّها تأتي في إطار "انتفاضة القُدس"، التي لم تَكُن مَوْجَة غَضب، وإنّما فِعْلٌ مُستَمرٌّ حتى تَحرير الأراضي الفِلسطينيّة.

تأييد فصائِل فِلسطينيّة لها ثُقل على الأرض مِثل الجِهاد الإسلامي والجبهة الشعبيّة لهذهِ العمليّة نَقلةٌ نوعيّةٌ أيضًا، وانْعكاسٌ لقَرار جرى اتّخاذه بِتَصعيد العَمل المُقاوِم، وعدم الالتفاف للمُجتمع الدَّولي ومَواقِفه، وسَيف الإرهاب الذي يَرْفَعُه في وَجْه الشَّعب الفِلسطيني ويَصمِت في الوَقتِ نَفسِه على جرائِم الاحتلال وتَغوُّل استيطانِه.

إنّه الهُجوم الثّاني في غُضون أُسبوعَين، وفي مدينة جنين تحديدًا، المَعروفة بتاريخِها الحافِل في مُقاومة الاحتلال وتَقديم الشُّهداء، وكان آخرهم الشهيد أحمد جرار الذي قَتَل حاخام إسرائيلي قُرب مُستوطنة في مدينة نابلس قبل شَهرين.

الشَّعب الفِلسطيني وصل إلى مَرحلة من الغَضب غير مَسبوقة، وفَقد الأمل بِكُل الحُلول السِّلميّة، والسُّلطة التي تبنّتها وتَدّعي الحَديث باسْمِه وتَمثيلِه، ومن غير المُستَبعد أن تكون مُحاولة تَفجير مَوكِب الدكتور رامي الحمد الله عِند مَدخل مدينة غزّة رِسالة واضِحة المعالِم في هذا الصَّدد.

حركة "حماس" قرّرت العَودة إلى المُقاومة النوعيّة، سواء بالسِّلاح النَّاري أو الدَّهس، أو الطَّعن بالسَّكاكين، وباتَ جَناحها العَسكريّ هو الذي يَمْلُك اليَد العُليا، ويُقيم تحالفاتٍ استراتيجيّة قَويّة مع مِحور المُقاومة في لبنان وإيران وسورية والعِراق، والعُنوان الرَّئيسي هو تَصعيد المُواجَهات في الضِّفّة، حيث إمكانيّات المُواجَهة مع الاحتلال وقُوّاته ومُستَوطِنيه مُتاحة، على عَكس قِطاع غَزّة المُحاصَر بالأسلاك الشَّائِكة الإلكترونيّة.

طَفَح كَيل الشَّعب الفِلسطيني، ولم يَعُد يَحتمِل الإذلال والإهانات وضَياع حُقوقِه، وتَهويد مُقدَّساتِه، فحَل الدَّولتين انْهار، وحَل الدَّولة باتَ غَير مَقبول، والعَرب، وفي الخليج خاصَّةً، باتوا يَرون في إسرائيل حَليفًا و"حامِيًا"، ويُطبِّعون العَلاقات عَلنًا معها، والسُّلطة باتت بِلا سُلطة، ورئيسها مَريض ويُقال أنّ أيّامه مَعدودة، وهُناك مِليونا فِلسطيني في قِطاع غزّة يَعيشون على أقل من وَجبةٍ في اليَوْم، ولا يَستطيعون عِلاج مَرضاهُم، وفي ظِل هذا الوَضع المأساوي من يَلوم الفِلسطينيين إذا ما انتفضوا دِفاعًا عن كرامَتِهم وعِزَّة أنفسهم؟

الإسرائيليون أضاعوا فُرصَةً ذهبيّةً للتوصُّل إلى السَّلام، وارتكبوا خَطأً استراتيجيًّا عندما اعْتقدوا أن الشَّعب الفِلسطيني اسْتسلم وفَقَد الرَّغبة في المُقاومة، وأثبتوا عَمليًّا ومَعهُم بعض رِجال السُّلطة في رام الله أنّهم لا يَعرِفون هذا الشَّعب جيّدًا، فهو مِثل الجَمل يَصبِر على جلّاديه، ولكن عِندما يَطْفَح كَيله يَثُور ويَغضَب لكرامَتِه ويُدَمِّر كُل شَيء أمامه.

السُّلطة الفِلسطينيّة التي راهَنت على أكاذيب المُجتَمع الدَّولي في السَّلام تَقِف على حافّة الانْهِيار، إن لم تَكُن انْهارَت فِعلاً، ومُحاولاتها كَسْب الوَقت، وإشغال الشَّعب الفِلسطيني في حَركات بَهلوانيّة مِثل عَقد المَجلس المَركزي ثم الوطني، باتَت مَكشوفةً، واستنفذت أغراضها، وسَتكون المُقاطعة لدَورة انعقاد المَجلس الوطني نِهاية نيسان (إبريل) المُقبِل هي الرَّد على هذا الخِداع.

حركة "فتح" التي تَحمّلت وِزْر عَمليّة السَّلام المَغشوشة بَدأت عَناصِرها الشابّة الوَطنيّة "تتململ" ولا نَستبعِد أن تَعود كوادِر الحَركة إلى ينابيعِها الأولى، وتَنضم إلى حَركة المُقاومة الجَديدة التي تتبلور بِشَكلٍ مُتسارِع.

تهديد إفيغدور ليبرمان، وزير الحَرب الإسرائيلي بإعدام الشَّاب المُنفِّذ لعَمليّة الدَّهس هذهِ لن تُخيف المُقاومين الشُّبّان الجُدد الذين يَحظون بقَدرٍ كبيرٍ جدًّا من الإقدام والشَّجاعة، فهؤلاء جَميعًا هُم مَشاريع شَهادة، ويَتمنُّون المَوت دِفاعًا عن كرامَتِهم وسَعيًا لتَحرير أرْضِهم.

نَعَم الإسرائيليون لا يَعرِفون الشَّعب الفِلسطيني، والعَرب أيضًا للأسف، ونَحن نَتحدَّث هُنا عن حُكومات وليس شُعوبًا، والأيّام والأسابيع، والأشهر المُقبِلة، سَتُثبِت عَمليًّا ما نَقول، وراقِبوا جِنين ونابلس وطُولكَرم والخليل والقُدس وكُل مُدن الضِّفّة جَيّدًا، وسَيأتيكُم الجَواب حَتمًا.. والأيّام بَيْنَنا.

مجدلاني: الوطني سيعيد النظر في البرنامج السياسي الفلسطيني

سينعقد نهاية الشهر المقبل

رام الله/ جاد النبهان/الأناضول 2018\3\18

قال أحمد مجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إن اجتماع "المجلس الوطني"، الذي سينعقد نهاية الشهر المقبل، سيعيد النظر في البرنامج السياسي الفلسطيني، ويعيد بناءه استنادا إلى المبادرة التي طرحها الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن الدولي.

وقال مجدلاني لوكالة الأناضول اليوم:" يمكن القول إن الملامح العريضة لاجتماعات المجلس ستكون حول مراجعة شاملة للبرنامج السياسي الفلسطيني منذ توقيع اتفاق اوسلو، وإعادة طرحها بما يتواءم مع مبادرة الرئيس عباس أمام مجلس الأمن".

وسينعقد المجلس الوطني في 30 إبريل/نيسان المقبل، وهو أعلى سلطة تنفيذية فلسطينية تمثل الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين، ويتكون من 740 عضوا.

ووقعت المنظمة اتفاقا للسلام مع اسرائيل عام 1993 في مدينة أوسلو النرويجية، نشأت بموجبه السلطة الفلسطينية.

وقدم الرئيس عباس مبادرة أمام مجلس الأمن الدولي في فبراير/شباط الماضي تطالب برعاية دولية للمفاوضات، لإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وتأتي جلسة المجلس الوطني بعد إعلان الرئيس ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، حيث قال الفلسطينيون إن هذا الإعلان أخرج الولايات المتحدة من رعاية عملية السلام.

وأكد مجدلاني أن الفصائل الفلسطينية ستعقد اجتماعات على مدار الأيام الماضية لوضع اللمسات الاخيرة، واتمام التحضيرات للمجلس الوطني.

وأضاف:" سنقوم بمراجعة شاملة للسياسة الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو، ونعرف أين أخطأنا وأين أصبنا، ما هي السياسات التي علينا اتخاذها في المرحلة المقبلة.. نقطة الارتكاز في البرنامج ستكون المبادرة التي أطلقها الرئيس محمود عباس".

ونفى مجدلاني وجود معوقات أمام إتمام جلسات المجلس، مؤكدا أن " النصاب لعقده أصبح مكتملا".

"تنفيذية المنظمة" تجتمع برئاسة الرئيس

رام الله – معا – 2018\3\18

تعقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مساء غد الاثنين، اجتماعا برئاسة الرئيس محمود عباس، يسبقه اجتماع لفصائل منظمة التحرير ظهر اليوم ذاته، في إطار اللقاءات المتواصلة تمهيدا لانعقاد المجلس الوطني أواخر نيسان القادم.

وقال عضو اللجنة محمود إسماعيل لإذاعة "صوت فلسطين" الرسمية، يوم الأحد، إن العملية الإجرامية التي استهدفت موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، على جدول أعمال الاجتماع، لأن ما قبل ذلك شيء وما سيكون بعد ذلك شيء آخر.

وأوضح أن القيادة لا يمكن أن تمر مرور الكرام على محاولة اغتيال رئيس الوزراء ورئيس جهاز المخابرات لأن هذا الموضوع يستهدف المصالحة، مشيرا إلى أن عقد المجلس الوطني قرار نهائي لوضع استراتيجية واضحة لمواجهة الأخطار التي تعصف بالقضية الفلسطينية، خاصة بعد قرار الرئيس الأميركي بشأن القدس.

كيف ستتعامل "حماس" مع مرحلة ما بعد الرئيس "عباس"؟

غزة- عربي21- خالد أبو عامر 18\3\2018

في إطار سعي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لعقد جلسة المجلس الوطني المقررة في 30 من نيسان/ إبريل القادم، والذي سيقرر وفق مراقبين إصلاحات جذرية في هيكل منظمة التحرير من بينها انتخاب أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وإمكانية استحداث منصب نائب الرئيس للمرة الأولى تفاديا لأي فراغ سياسي محتمل قد ينجم في حال غاب الرئيس عباس عن المشهد في ظل التقارير الواردة مؤخرا عن تدهور حالته الصحية.

ويطرح توريث عباس لمنصب الرئاسة لصالح نائبه في الحركة محمود العالول تساؤلات، حول موقف حماس من هذه القضية، وهل ستقبل الحركة بهذا الطرح، في ظل إجماع فتحاوي على اختيار العالول رئيسا للسلطة، وفي ضوء ما كشفته "عربي21" نقلا عن عضو المجلس الثوري لحركة فتح تيسير نصر الله، أن المجلس ناقش في اجتماعه في 8 من هذا الشهر توسيع صلاحيات العالول بما يسمح له بالقيام بمهام الرئيس في حالة الطوارئ.

حماس ورئاسة السلطة

وفي هذا الإطار، قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس حسام بدران، إنه "من حيث المبدأ فإن الترتيبات القيادية داخل حركة فتح هي شأن خاص بها وليس من حق الحركة أن تتدخل فيها، ولكن في موضوع رئاسة السلطة فإن حماس ترى أنه لا بد من الاستناد إلى القانون الأساسي الذي ينظم ويحكم هذا الموقع".

وتابع بأن "حماس تنظر لملف رئاسة السلطة من منظور قانوني متعارف عليه وهو الاحتكام لصناديق الاقتراع وإجراء الانتخابات، حيثما أمكن في الداخل والخارج ثم التوافق الوطني بين الفصائل والقوى السياسية في الساحات والمناطق التي يتعذر فيها إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهنا يكون للشارع الكلمة الأولى في اختيار قياداته في مختلف المستويات".

وعن إمكانية مشاركة حماس في هذه الانتخابات عبر ترشيح أحد قياداتها، قال بدران في حديث خاص لـ"عربي21": "في حال وضعت الانتخابات موضع التنفيذ، فإن حماس ستتخذ القرار المناسب لكل حالة في حينه، والمؤشر الأساسي في هذا القرار هو مصلحة الشعب دون النظر للحسابات الحزبية الضيقة".

وفي ما يخص ملف منظمة التحرير أوضح بدران أن "ملف إعادة هيكلة منظمة التحرير يجب أن يتم وفق الاتفاقيات المختلفة الموقعة من قبل كل الفصائل والشخصيات الوطنية، والتي تؤكد ضرورة إعادة بناء وتشكيل المنظمة وفق رؤية توافقية تراعي التغييرات الكبيرة في موازين القوى فلسطينيا".

ويأتي انعقاد المجلس الوطني في ظل مقاطعة الجبهة الشعبية ثالث أكبر الفصائل في منظمة التحرير، وإصرار حركتي حماس والجهاد الإسلامي على المشاركة في جلسات المجلس الوطني بالرجوع لاتفاق بيروت، الذي نص على ضرورة العمل على انتخاب مجلس وطني جديد ضمن صيغة وتركيبة جديدة تسمح لكل الفصائل بالمشاركة فيه دون استثناء.

خيارات حماس

من جهته، أوضح المختص في شؤون حماس حسام الدجني، أنه "في حال أصر الرئيس عباس على عقد جلسات المجلس الوطني، وتنفيذ مخططه بمنح العالول صلاحيات إضافية تمهد له الطريق ليكون خليفته في الرئاسة، فإن حماس ستعتبر ذلك انقلابا دستوريا وأمامها خياران للتعامل مع هذا الواقع، أولها ألا تعترف بمخرجات وقرارات المجلس الوطني، أو تدعو الفصائل غير المشاركة في منظمة التحرير لتشكيل جسم مواز للمجلس الوطني، وهو ما قد يخلق واقعا بوجود مرجعيتين لسلطة قائمة في كلا من غزة والضفة".

وعن خيارات حماس للتعامل مع منصب رئاسة السلطة، أشار الدجني في حديث لـ"عربي21" إلى أنه "في حال تمت الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية فإن حماس تستطيع دخول سباق الرئاسة عبر مرشح من أحد قياداتها، أو تشكيل تحالف بينها وبين قوى اليسار والتيار الإصلاحي لحركة فتح (تيار دحلان) لدعم مرشح توافقي للمنافسة على منصب الرئاسة وهو الخيار الأكثر واقعية بالنسبة لحماس التي قد لا ترغب بتكرار تجربة الانتخابات التشريعية التي تعرضت بعدها لحصار ومقاطعة سياسية من الخارج".

تفرد فتح في السلطة

من جهته، رأى المحلل السياسي ساري عرابي، أن "حماس لا تمتلك حلولا جاهزة بالنسبة للتعامل مع واقع مرحلة ما بعد الرئيس عباس، وهذا يعود لانفراد حركة فتح بالتحكم في تفاصيل المشهد السياسي الفلسطيني برمته، رغم أن حماس حاولت على مدار السنوات الماضية أن تنهي احتكار فتح للسلطة من خلال عقد

تحالفات مع القوى السياسية المعارضة لنهج السلطة ومنظمة التحرير إلا أن هذه التحالفات لم يكتب لها النجاح بالشكل الذي كان مخططا له".

وأضاف عرابي في حديث لـ"عربي21" أن "خيارات حماس محدودة ولن تكون مؤثرة بحجم القرارات التي قد يتخذها الرئيس عباس مستقبلا في حال قرر ترك المشهد السياسي لنائبه محمود العالول".

أبو مازن يتفلّت من الدور المصري في المصالحة

الرسالة نت 2018\3\18

يبدو أن ارهاصات البحث عن "البديل" باتت تشكل هوساً لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، لا سيما مع تدهور صحته وكثرة الحديث مؤخراً عن خلافته.

ويحاول عباس التشبث بمنصبه عبر إحكام قبضته والتظاهر بمظهر الرجل القوي، عبر دفعه بشتى الوسائل لأي محاولات داخلية وإقليمية يمكن أن تُفضي إلى حتى الحديث عن تركته.

وكان رئيس جهاز المخابرات في السلطة، ماجد فرج، رفع تقريراً لعباس حذره فيه من "فخ المصالحة المصرية" التي تُجهز القيادي المفصول من "فتح" لخلافته.

وبحسب التقرير الذي نقله موقع العربي الجديد عن مصادر قيادية في حركة "فتح" فإن فرج حذر رئيس السلطة من استكمال المصالحة التي تتم بوساطة مصرية، واصفاً إياها بـ"فخ يُنصب لأبو مازن"، على حد تعبير المصادر.

ولفتت إلى أن كافة التحركات التي تتم من الطرف المصري هدفها في النهاية تهيئة الأرض لصالح القيادي المفصول عن "فتح" محمد دحلان، المدعوم من المعسكر المصري–الإماراتي، وأن هناك ضغوطاً على عباس لإجباره على استكمال المصالحة، وفي حال امتناعه سيتم إبرازه من خلال الآلة الإعلامية المصرية وكذلك الوسائل التي يدعمها دحلان، كمعرقل للوحدة الداخلية ولجهود رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

وأشارت المصادر إلى أن عباس بدأ يتفلّت من الدور المصري، نحو تعاون أكبر مع ما سمته بالشريك التركي، بعدما تأكد أن النظام المصري بات غير راغب تماماً في وجوده.

عدم التجاوب

ويعتقد الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف أن علاقة عباس بالسلطات المصرية قبيل رعاية المصالحة والحديث عن البديل من أحد القضايا التي تخيف أبو مازن وتدفعه إلى عدم التجاوب مع الرعاية المصرية، إذ يعتبر عباس أن مصر لم تعد طرفا محايدا في هذا الملف، على حد قوله.

ويوضح الصواف خلال حديثه لـ"الرسالة" أن رئيس السلطة يُصر على نهجه في التفرد بالحكم ومواصلة الإقصاء، ولن يقدم على تحقيق المصالحة مهما اختلف رعاتها، وتابع "هو يعتقد أن مصر لم تعد طرفا

محايدا في هذا الملف، وكان الأجدر به الاستجابة لها من أجل أن يحفظ ما تبقى من العلاقة معها، لا سيما بعد تهجم بعض قيادات السلطة عليها".

واستبعد الصواف أن تتحقق المصالحة في ظل وجود عباس، مبينا أنه سيترك السلطة دون إنجاز هذا الملف.

أزمة ثقة

وعلى نقيض سابقه، فإن الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل يرى أن رئيس السلطة وغيره لا يستطيع تجاوز الدور المصري في المصالحة الفلسطينية.

ويوضح عوكل لـ"الرسالة" أن العلاقة بين السلطة ومصر قد لا تكون جيدة وتمر بتوترات، مما يدفع إلى الخشية من الدور المصري دون الوصول إلى الحد الذي يمكن أن يفشل المصالحة، وفق قوله.

ويؤكد أن خشية أبو مازن من المصريين نابعة من الدور الذي تلعبه مصر ضده أو على الأقل اتجاه من سيكون بديلاً عنه، لافتاً إلى أن تعثر المصالحة يعود إلى وجود أزمة ثقة بين الطرفين ووجود وقائع صعبة على الأرض تحول دون تحقيقها، بعيداً عن الجهة التي تلعب دور الوساطة.

وفي نهاية المطاف يمكن القول إن عباس يتهرب من المصالحة لعدة أسباب قد يكون أولها الخشية من الدور المصري بالبحث عن البديل، مرورا بأنه يعتقد أن تحقيقها يأتي ضمن صفقة القرن وصولا إلى أنه لا يريد دفع استحقاقاتها.

تم بحمد الله